http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com ◆ العدد(1390) السنة السادسة -الثلاثاء (16) كانون الاول 2008

الآراء الـــواردة فـي الـصفـحـة تعبر عـن وجـهـات نـظـر كـتـابـهـا وقـد لاتـتـفـق بـالـضـرورة مـع وجـهـة نـظـر الـجـريـدة

مئزر حامد قرضاي!

هاني الحوراني

منذ أن أنتُخب حامد قرضاي (أو كارزاي) رئيساً لجمهورية أفغانستان الإسلامية عام ٢٠٠٤، أي بُعيد غزو القوات الأمريكية لهذا البلد لملاحقة وإبعاد تنظيم القاعدة وزعيمه ابن لادن عنها في عام ٢٠٠١، وتقويض سلطة «طالبان» فيها، وأنا لا افلح في منع نفسي من الاندهاش للمفارقة البالغة ما بين صورة هذا الرجل الوسيم بملابسه التقليدية الفاخرة ولغته الإنجليزية الأنيقة، وبين الصورة البائسة لأفغانستان وشعبها ونسائها اللذين واللواتي أفقرتهم الحروب والتنافسات القبلية والتدخلات الخارجية، فأحالت بلداً جميلاً وشاسعاً، كان في السبعينيات مقصداً للسياحة الطبيعية والثقافية، إلى ساحة وغى مستمرة. فلا يخرج من غزو سوفياتي حتى يستقبل غزواً أصولياً، وما أن يطاح بطالبان، خريجة المدارس الدينية في باكستان، حتى تحل محلهم قوات محتلة متعددة الجنسيات، أمريكية وأطلسية. ولو رحل هؤلاء فالأرجح أن لا يتمتع الأفغان بنسائم الحرية، وإنما سوف يعودون، مرة أخرى، تحت سلطة وجبروت أسوأ نماذج الأصولية الدينية، أي طالبان ذاتها.

برغم هذه المأساة اللولبية التي تعيشها أفغانستان منذ عقود فإني أعترف بأني مأخوذ بثياب حامد كارزاي التي لم أجد نظيراً لها، من حيث الأناقة، في أزياء شعوب وحضارات الإقليم الواسع الذي أنعم الأمريكان عليه باسم جديد، وهو «الشرق الأوسط الكبير»، حتى اني لن أدهش إذا تم اقتباس زي حامد كارزاي من قبل مصممي الأزياء الغربيين، أو تحول هو نفسه، أي حامد كارزاي الذي ما زال في الخمسين من عمره، إلى نجم للإعلانات الباذخة التي تروج لسلع الترفية والمرفهة، مستفيداً من وسامته وأناقته وطلاقة لسانه بالانجليزية، فضلاً عن جمال المآزر التي يرتديها، والمطرزة بمختلف الخطوط الذهبية والفضية وألوان قوس قزح الطبيعية.

تفسر أصول حامد كارزاي الاجتماعية وخلفيته الثقافية أناقته المفرطة، فوالده أحد وجهاء «البوبلزي» من البشتون، وكان مساعداً لمجلس الوزراء الأفغاني في العهد الملكي، خلال الستينيات. تلقى حامد كارزاي دراسته الجامعية في جامعات الهند، في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، وإنغمس في حملات تمويل المجاهدين أبان الغزو السوفياتي لافغانستان خلال الثمانينيات ليعمل بعد ذلك مساعداً لوزير خارجية أفغانستان في حكومة رباني، اثناء حكم المجاهدين الأفغان. وبعيد انهيار حكم طالبان عام ٢٠٠١، أصبح أحد رموز إسقاط طالبان، وتعاون مع الولايات المتحدة والحكومات الغربية لإقامة نظام عصري وديمقراطي في بلده. وتتجلى خلفيته الثقافية في تحدثه بعدة لغات منها البشتونية والفارسية والهندية والأوردية والانجليزية والفرنسية.

وعودة إلى ملابس حامد كارزاي فنسأل من يصممها وينفذها له؟ وهل ملابسه ومآزره تستنسخ زياً وطنياً بعينه؟ أو هي نسخة محدثة عن زي قديم، تمت «أوربته» وعصرنته ليبدو جذاباً لمختلف الثقافات والأذواق والأصول والأعراف. لكن «طلة» حامد كارزاي الأنيقة والجذابة وملابسه الفاخرة تدخلنا في مفارقة بصرية مؤلمة، لو أنها وضعت على خلفية من الصور النمطية للمعاناة الأفغانية، حيث الطبيعة تبدو قاسية والأسواق والمنازل والشوارع مهلهلة، وغارقة في كرنفال من الأشكال والألوان المتناقضة. لكن المفارقة تشتد أكثر لو أن صورة كارزاي وضعت على اطار خلفي من مشاهد الأفغانيين بلحاهم الكثة وثيابهم وعمائمهم التي بليت واصفرت، لا فقط بفعل الزمن وإنما بفعل الغبار والدخان المنبعث من قصف جوي أو هجمات مباغتة لمقاتلي طالبان.

نعلم أن رقعة سيطرة حكومة حامد كارزاي قد تقلصت أمام التمدد اليومي لقوات طالبان في الأرجاء الأفغانية، وحتى في العاصمة كابول، ومع ذلك فإن الرجل لا يغادر أناقته ولا يتخلى عن زيه الجميل، ولا يكف عن الإبهار كلما ظهر على شاشات التلفزيون. لكن السؤال الذي لا يكف عن التردد في ذهني، كلما شاهدته، بمأزرة الفلوكلوري الباذخ: حتى متى يبقى كارزاي الاستثناء الوحيد لمشهد الدمامة اليومي في أفغانستان؟ وماذا لو رحلت القوات الأجنبية عن كابول والأراضي الأفغانية، فأي مصير ينتظر حامد كارزاي؟ وماذا عن ثيابه وأناقته المفرطة، وإلى من ستؤول إذا ما انتقل الحكم في كابول إلى طالبان مجدداً؟!

نظرة في قانون الاستثمار العربي رقم 62 لسنة 2002

علي جابر

يهدف قانون الاستثمار العربي الى تشجيع الاستثمارات العربية في داخل منظومة الدول العربية ويمكن للعراق ان يستفيد من هذا القانون للإسهام في عملية التنمية الاقتصادية من خلال تنظيم الاستثمارات العربية في العراق للمشاريع الاقتصادية في القطاعات كافة وتوفير وسائل الدعم للمشاريع المشمولة بإحكام هذا القانون ومنها الامتيازات والإعفاءات والضمانات اللازمة لاستمرارها وتطويرها.. وقد جاء في المادة (٢) من هذا القانون للمستثمر العربي الطبيعي والمعنوي تأسيس مشروع بكامل رأسماله او بالمشاركة مع المستثمر العراقي، كما ان للوزارات والجهات غير المرتبطة بوزارات بموافقة مجلس الوزراء الدخول في مساهمات لتأسيس مشروع مشترك مع المستثمر العربي.. كما اوجب القانون تشكيل لجنة مركزية متخصصة بشؤون الاستثمار برئاسة وزير التخطيط وعضوية ممثلين عن وزارة المالية والتجارة والصناعة والمعادن والزراعة والنفط والخارجية والبنك المركزي العراقي، وتتولى تشجيع الاستثمارات العربية ودخولها الى العراق، كما تتولى وضع إطار عام ومؤشرات تسترشد بها الجهات المسؤولة عن تنفيذ أحكام هذا القانون في تعاملها مع المستثمرين.. وبينت المادة (٦) في هذا القانون رقم (٦) في ٦٢ لسنة ٢٠٠٢ ان طلب الاستثمارات يقدم الى وزارة التخطيط للحصول على الموافقات الأصولية وتأييد الجهات الاخرى خلال مدة لا تتجاوز (٩٠) يوماً وتحديد قيمة الأموال العينية لغرض تحديد رأس المال حيث يكتسب المشروع الشخصية المعنوية من تاريخ إجازة تأسيسه، ويجوز للمستثمر المشمول بإحكام هذا القانون تأسيس أي نوع من أنواع الشركات المنصوص عليها في قانون الشركات المرقم (٢١ لسنة ١٩٩٧).

وبينت المادة (٩) من القانون أعلاه ان رأس المال يجب ان يدخل عن طريق مصرف مجاز، كما ان هناك امتيازات وإعفاءات من الرسوم والضرائب الى ان يتم إدخالها الى العراق خلال (٣ سنوات) من تاريخ صدور قرار الوزارة بالموافقة على إجازة المشروع وللوزير تحديد المدة او تقليصها على حسب طبيعة المشروع، كما تعفى قطع الغيار المستوردة لإغراض المشروع من الرسوم والضرائب، على ان لا تزيد قيمة هذه القطع على٢٠٪ من قيمة الموجودات الثابتة ويسري الإعفاء لمدة ٣ سنوات من تاريخ إصدار إجازة الاستيراد و جاء في المادة ١١ من القانون على إعفاء المشروع من رسوم وضرائب الطابع والمهنة والوارد الكمركي وأعفى القانون أرباح المشروع السنوية من ضريبة الدخل لمدة ٥ سنوات اعتباراً من نسبة الربح الأولى بنسبة ٢٥٪ الى ٧٥٪ بحسب نوعية المشروع، كما يعفى الاحتياطي المخصص للتوسيع والتطوير من ضريبة الدخل بشرط ان لا يتجاوز ٢٥٪ من صافي أرباح المشروع السنوية وربما تكون عملية الاستثمار الكبيرة التي نجحت في إقليم كردستان وأدت الى هذا التطور الكبير خير دليل على حسن الاستثمار وتطبيق هذا القانون، كما ان الخطوة التي اتخذت بتخفيض سعر الفائدة هي أيضاً ستشجع على الاستثمارات وفي القطاعات الصناعية والتجارية والزراعية كافة، وسينهض بهذه القطاعات اذا ما طبق الى آفاق رحبة وواسعة.

السياسي.. المثقف.. صراع البقاء أم الازاحة؟

صباح محسن

ثبت ان الصراع بين المثقف والسياسي في جوهره هو صراع كينونة همها الأول والأخير انتاج معادلات اكثر حداثة للحياة ولشكل الدولة والحكم وبناء المؤسسات منذ ان ظهرت الحضارات في طروحاتها لانشاء ديمومتها، وحتى لا تتشكل من فراغ وعلى أساس من التكوين السليم أنتجت طبيعة شكل الدولة والحكم اسباب بقائها الشكلي ولو لحين، ومنذ ذلك التأسيس الاول بدت واضحة متطلبات ظهور من يركن اليهم تثبيت الشأن العام لبناء مؤسسات الدولة ولو بطرق لغوية همها الأول والأخير وضع حجر الاساس لمثبوتات تشريعية وقانونية لتأكيد مدنية وتحضر الذين دفعوا بالأمر الى الواجهة، ما شكل اثراً ذا طابع مركب عن الابعاد الفلسفية والاسطورية لعقلنة طروحات الحكم وهو يواجه تحديات من نوع جديد بعد ان كانت المواجهة يحسمها العنف البدائي والشكل التقليدي لمعالجة سطوة الآخر الذي لا يعرف وهو يزحف لالغاء الآخر أي فهم في الجوانب العسكرية والسوقية، وظل الامر هكذا طويلاً الى أن بدأ البحث من له القدرة على استجلاء الامور والبحث في بواطنها لانتاج ما يشبه الاطار العام للدولة والذي لا يخلو من تسلل الشوائب والمآخذ اليه.. إن المواجهة الأكثر وضوحاً في شأن المثقف والسياسي تحكمها دائماً المرجعيات التي اختلف على ولوجها كل منهما، وذهب احدهما الى اسقاط الآخر بطرق ووسائل كانت تشيع الى اتساع الهوة والفصل بينهما ومنذ أن قدمت الفلسفة اليونانية القديمة نتاجاتها الفكرية وانتجت من خلال ذلك اشكالاً وطروحات هتكت من خلالها اشعار السياسي بضآلته ودفعه الى ابتكار وسائل اكثر مراوغة للاطاحة بما جاء به من اشارات وعلامات لا تصب في مصلحته وفهمه، ما دفع بالأمور الى استيعاب احدهما الآخر ولو لفترة وجيزة، إن ركون المفكر المثقف الى الانتباه لأبسط التفاصيل بحركة الاشياء من مستواها التاريخي والطبيعي سدّ الطرق بوجه السياسي تاركاً اياه يبحث عن سبيل اكثر ايذاء واكثر براعة بالتشفي مثل وضع عراقيل وموانع لتكون عائقاً مثمراً لاطفاء جذوة المثقف المفكر وانهاء طموحاته.

وظل الأمر طويلاً هكذا ومنذ البدايات، ولأن المثقف يحاول ايجاد وسائل اكثر احاطة بما يفكر به السياسي ذهب الى الاسطورة وفند ما جاءت به واعتبر ذلك ذاكرة هشة بالاعتقاد، ودخل على الميثولوجيا واكتشف أن الأغلب والأعم بما قدمته كان صنيعة أقل رسوخاً في عقل رجالات الحكم والدولة، واصبح لزاماً عليه أن يميط اللثام عن مروجيها ووضع فاصل بين ما يفيد السياسي وما يخدم مصلحته وعزل ذلك عن كل ما كان المجتمع يؤمن به من أكاذيب وفضح تلك الاعراف والممارسات التي عاش السياسي كثيراً على دمجها بوسائط اكثر اضطهاداً في سلّم الدولة وعقلية الحكم. لذلك كان دور المثقف الواضح في فضح طموحات السياسي قد وضع له أسواراً كبيرة وبعيدة جداً لهدم ما كان يقدمه من اختراقات لم يعتد السياسي وهو الذي ظنّ دائماً بأنه المثقف الفاعل الذي يدور في فلكه وظل يتصور دائماً بأنه تابع لما يريده من برامج وأساليب تصب دائماً الى تكتيف المثقف ووضعه في قفص المتمكن منه أبداً.

إنّ ما يعيق عمل المثقف هو تشكيك السياسي به. والزامه دائماً بأن يعمل تحت طائلته، والاسباب التي أدت الى الفصل بين ما هو ثقافي بتشخيص ووضع النقاط على العلل وبين ما يقدمه السياسي من ردم تلك العلل، انسحب ايضاً لمتابعة كل منهما على طرق وطروحات قد يأتي بعضها للقضاء على كل منها للآخر، وأصبح ضرورياً أن يذهب كل منهما الى مصادر قد تعيق عمل كل منهما أيضاً، فما كان من السياسي الا أن يفتح الباب للميتافيزيقي ليعقر من خلاله التشكيك الذي أنتجه المثقف بالنظر الى الأشياء المحيطة والمكون اللحاق لأساس وجود الأشياء بتهذيب عال من اللغة والمرجعيات، ليشكل علامة ودلالات حديثة لفك الارتباط بين ما هو اسطوري وما هو تاريخي وحدد أصول اللعبة التي أسست التصاق السياسي بها من حيث يعلم أو لا يعلم، انّ نفور المثقف من كل ما هو سياسي ليس سببه عدم معرفة السياسي بادارة أصول الحكم والنزوع الى ما هو أهم بل لأن السياسي طوع الأمر له ليكون اكثر قسوة واستبداداً ليهلك جميع من يقف في بابه للتغيير، وهذا الأمر دفع المثقف للوقوف على أبواب جديدة للصراع والبحث عن مكامن نشوء تلك المعضلة ومحاولة ايقاف تأثيرها في الناس، ومنذ ذلك الحين الى هذا اليوم ظل الشكل العام للصراع يتخبط من ناحية الفهم والمرجعيات بين من يريد اعادة النظر في هذه العلاقة الشائكة ويضع اصبع الاتهام على احدهما.

ان ولوج السياسي لأبواب اكثر ايواءً لما يريد وقربه من طروحات الميثولوجيا وغموضها احياناً جعل له سبباً لتطويق المثقف والإيغال في عزله وصار من خلال ذلك لزاماً على المثقف أن يواجه اكثر من سؤال ولأنه عنيد ومكتشف ويؤمن بالابتكار والتجديد ذهب باتجاه التحليل والتفكيك لمظاهر ونمو الاشياء بطبيعتها وببعدها التاريخي، وظن ممثلو ومعتقدو الميثولوجيا بأنهم هدف اضافي للمثقف ما جعلهم يعيدون النظر بموقفهم من السياسي واللحاق في ركبه مما زاد في عزلة المثقف ودفعه الى البحث عن عناصر اكثر بعداً وتعقيداً ليفك عن نفسه فكرة حصارهم عليه.

ان الصراع القائم منذ الأزل بين ما هو سياسي وبين ماهو ثقافي أخذ بالامور الى منزلقات انعكست على الايديولوجيا والتراث والدين الى فترات قريبة من التاريخ الحديث. أضف الى هذا ان الشعوب ظلت وباستمرار ترى بالسياسي محط شك وريبة وتنظر الى المثقف بشيء من الصدق ولو بحذر.

المحكمة الاتحادية العليا بين أزمة التشكيل وأزمة القرار

د. صلاح جبير البصيصي

إن تطبيق النظام الفيدرالي في العراق أسوة بالدول الفدرالية الأخرى يستلزم بالضرورة وجود جهة قضائية محايدة تفصل في مسألة دستورية القوانين الصادرة من المركز والأقاليم كما تفصل في المنازعات التي يمكن أن تثور بين الحكومة الاتحادية وحكومات الأقاليم أو بالمنازعات التي تثور بين الأقاليم نفسها.

ولذلك الدستور العراقي النافذ عام ٢٠٠٥ في المادة (٨٩) منه نص على أن (تتكون السلطة القضائية الاتحادية من مجلس القضاء الأعلى والمحكمة الاتحادية العليا ومحكمة التمييز الاتحادية وجهاز الادعاء العام وهيئة الإشراف القضائي والمحاكم الاتحادية الأخرى التي تنظم وفقاً للقانون.

وأشارت الفقرة أولاً من المادة (٩٢) الى أن المحكمة الاتحادية العليا هيئة قضائية مستقلة مالياً وإدارياً كما بينت الفقرة ثانياً من المادة (٩٢) أن المحكمة الاتحادية العليا تتكون من عدد من القضاة وخبراء الفقه الإسلامي وفقهاء القانون يحدد عددهم وتنظيم طريقة اختيارهم وعمل المحكمة بقانون يصدر بأغلبية ثلثي أعضاء مجلس النواب.

وأخيراً فإن المادة (٩٣) من الدستور وضحت إن من اختصاص المحكمة الاتحادية ما يأتي:

أولاً: الرقابة على دستورية القوانين والأنظمة النافذة.

ثانياً: تغيير نصوص الدستور.

ثالثاً: الفصل بين القضايا التي تنشأ عن تطبيق القوانين الاتحادية والقرارات والأنظمة والتعليمات.

رابعاً: الفصل في المنازعات التي تحصل بين الحكومة الاتحادية وحكومات الأقاليم والمحافظات.

خامساً: الفصل في المنازعات التي تحصل بين حكومات الأقاليم والمحافظات.

إلا أن تشكيل المحكمة الاتحادية العليا الحالي وتم بموجب الأمر (٣٠) لسنة ٢٠٠٥ والمنشور في الوقائع العراقية بالعدد (٣٩٩٦) في ١٧/ آذار/ ٢٠٠٥ استناداً إلى أحكام المادة (٤٤) من قانون إدارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية.

وبموجب المادة (٣) من القانون المذكور تتكون المحكمة من ثمانية أعضاء إضافة إلى رئيس المحكمة وقد تم فعلاً اختيار هؤلاء الأعضاء من خلال مجلس القضاء الأعلى وقام مجلس الرئاسة بإصدار المرسوم (٦٧) في ٢٠٠٦/٣/٣٠ لإقرار هذا الاختيار ومن ثم تم إصدار قرار جمهوري برقم (٢) في ٢٠٠٦/٦/٢٧ بتصديق قرار تعيين رئيس وأعضاء المحكمة الاتحادية العليا. وأوردت المادة (٤) من القانون المذكور اختصاصات للمحكمة ومنها النظر في الطعون عن الأحكام والقرارات الصادرة من محكمة القضاء الإداري والنظر في الدعاوي المقدمة أمامها بصفة استئنافية.

وبناءاً على ما تقدم نجد إن تشكيل المحكمة الحالي يخالف نصوص الدستور الحالي كونها مشكلة بموجب قانون إدارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية كما إن اختصاصاتها غير الاختصاصات التي نص عليها الدستور النافذ.

ونحن نستغرب أشد الاستغراب قيام مجلس الرئاسة بإقرار اختيار أعضاء المحكمة المذكورة في ٢٠٠٦/٣/٣٠ برغم إن الدستور الصادر عام ٢٠٠٥ قد نص على تحديد أعضاء المحكمة من القضاة وخبراء الفقه الإسلامي وفقهاء القانون.

ويدافع البعض عن الاتجاه السابق إن المادة (١٣٠) من الدستور الحالي تقرر بقاء التشريعات النافذة معمولاً بها ما لم تلغ أو تعدل وفقاً لأحكام الدستور ولذلك فإن قانون المحكمة رقم (٣٠) لسنة ٢٠٠٥ مازال نافذاً.

ونرى هنا إن عدم تطبيق بنود الدستور برغم مرور فترة زمنية طويلة على إصداره (أكثر من ثلاث سنوات) يزعزع ثقة المواطنين بالقانون والقضاء خاصة إذا كان هذا القضاء مسؤولاً عن المحافظة على دستور الدولة الاتحادي ووحدة الدولة الاتحادية فعلى سبيل المثال أصدرت المحكمة الاتحادية العليا في أمريكا حكماً قضت فيه ببطلان الاتفاق المبرم بين ولايات الجنوب بالانفصال من الاتحاد الأمريكي وتكوين اتحاد فيما بينها وبين حكمها على أساس إن هذا العمل باطل لمخالفته نص المادة الأولى من الدستور الأمريكي وقس على ذلك العديد من القرارات الأخرى التي دافعت فيها هذه المحكمة عن وحدة الدولة الفيدرالية.

ولعل التشكيل المتواضع للمحكمة الاتحادية العليا لدينا اليوم قد جعلها مهيضة الجناح وعاجزة عن إصدار القرارات المهمة والخطيرة فكانت قراراتها خجولة ومترددة ولا تعكس أي خبرة دستورية أو قانونية وهذا ليس بغريب طالما استبعدت من تشكيلها رجال القانون من أساتذة ومستشارين ومحامين يمتلكون الخبرة القانونية الكبيرة فمحكمة الدستور العليا في مصر بموجب القانون رقم (٤٨) لسنة ١٩٧٩ يتم اختيار أعضائها من أساتذة القانون والمستشارين والمحامين لدى محكمة النقض لذلك شكلت قراراتها المتعددة اجتهادات وآراء قانونية أصيلة كانت مداراً للبحث والاستلهام والمناقشة المستنبطة بين رجال القانون لما جاءت به من مبادئ قانونية فريدة أوقفت من خلالها كل من يريد انتهاك أحكام الدستور سواءً كان من الجهات الحكومية أم من جهات غير حكومية.

ولذلك كله نحن مدعوون في العراق الفيدرالي الجديد إلى إنشاء محكمة اتحادية عليا بعيدة عن الطائفية والمحاصصة قادرة على الصمود والتصدي لكل من يريد العبث بالدستور أو الاستئثار بالثروة وهذا لن يتحقق بالأماني بل بإصدار قانون جديد للمحكمة يلغي القانون رقم (٣٠) لسنة ٢٠٠٥ لكي ننسجم مع نصوص الدستور النافذ الذي يقول الكل بأنه متمسك بنصوصه ونسأل الله أن تتقدم وزارة العدل بمشروع هذا القانون إلى مجلس النواب وهي قريبة منه أو أن تقوم أحدى لجان مجلس النواب باقتراح هذا القانون حتى يتجنب مجلس النواب الاستعانة بمحكمة غير مشكلة بموجب الدستور الحالي.

ثقافة السوق السوداء

جمال ناجي

الاردن

في كتابه (من الأرشيف السري للثقافة المصرية) ذكر الناقد غالي شكري في أواسط السبعينيات بأن الكاتب أنيس منصور، تحدث في الاذاعة عن واقعة يحار المرء في تعليلها، وملخص هذه الواقعة، أن رجلا كان يقود سيارته في طريق قريبة من احدى المقابر المصرية، وشاهد امرأة ترتعد من البرد وقد بللها المطر، وحين أوقف سيارته الى جوارها، جلست المرأة في المقعد الخلفي.

ناولها معطفه وتابع قيادة سيارته، وبعد فترة من الوقت نظر الرجل الى الخلف فلم يجد المرأة ولا المعطف.

أوقف سيارته وبحث عن المرأة بين المقابر، فرأى معطفه معلقا على احد القبور وقد كتب على ذلك القبر اسم سيدة متوفاة في ربيع عمرها، تماما كعمر السيدة التي كانت في سيارته قبل لحظات، وقد طلب الكاتب عبر الاذاعة من علماء الدين والنفس والفلسفة ، استقراء هذه الظاهرة وتعليلها.

الغريب في الأمر، أن الناس في المنطقة بدأوا يخشون تلك الطريق، ويتحدثون في البيوت والمقاهي والمكاتب عن الشابة الجميلة الميتة التي تظهر ليلاً.

الحكاية جميلة ممتعة ولا تخلو من الابتكار، على الرغم من أن مؤلفها استمر في شوطه مع الحكاية حتى أحالها الى ما يشبه الخبر الغرائبي الذي يحتاج الى تفسير، غير أن المحزن في الأمر أن رجلا توجه الى دار الاذاعة بعد اسبوعين حاملا معه بضع أوراق، وطلب من مقدم البرنامج ان يقرأها، واذ بها قصة لكاتب لبناني غير معروف مجرد قصة نقلها الكاتب عبر الاذاعة كواقعة حدثت بالامس في مكان آخر، وكان صاحب البرنامج شجاعا فأذاع القصة التي ادعى حدوثها.. وكانت الفضيحة.

هذا ما ورد في كتاب غالي شكري، مع أن أنيس منصور كاتب مبدع، ومن حقه علينا أن نستغرب وربما نستبعد أن تكون هذه المعلومات دقيقة.

فضائح النسخ والنقل كثيرة في أوساط نوعين من الكتاب، أولهما يمثله كتاب لا يملكون من الابداع ما يؤهلهم لكتابة قصة أو قصيدة، لذا يلجأون الى سرقة أعمال الآخرين، مع إجراء تعديلات طفيفة هنا وهناك.

النوع الثاني يمثله كتاب مبدعون، مشهود لهم، لكنهم يمارسون أنواعاً محددة من السطو الانتقائي، حين لا يستطيعون مقاومة الاغراء الفني الذي تتضمنه قصة ما أو رواية أو قصيدة لكاتب مغمور، فيدعونها لأنفسهم، باعتبار أن القارئ يثق بالأسماء المكرسة المعروفة، ولا يلتفت الى ادعاءات كاتب منسي يدعي أن واحدا من أصحاب تلك الأسماء قد استولى على عمل قام هو بتأليفه.

منذ العهد العباسي، والادباء يكتبون عن سرقات الشعراء، ويطابقون في كتبهم بين نص السارق والنص المسروق، ويكشفون الحقائق ويفضحون الطوابق، لكن المشكلة أن هنالك أشكالاً جديدة من السطو الأدبي، تتمثل في الاكتفاء بالاستيلاء على الفكرة، أو على حدث ما في رواية أو قصة، أو على عبارة أو أكثر في قصيدة، والأنكى أن عصر الإنترنت شكل أرضية خصبة لأنواع جديدة من السرقات التي لا يستطيع المرء ملاحقة مرتكبيها، بسبب كثرتهم وذكائهم في إجراء تعديلات على سطوح النصوص مع الإبقاء على جوهر الفكرة التي يتم الاستيلاء عليها علنا.

من يدري، فقد نجد في يوم ما شبانا متطوعين يقومون بإنشاء موقع إلكتروني بعنوان (الارشيف السري للسرقات الأدبية والفكرية) كي يكشفوا عما هو مستور ومسكوت عنه في حياتنا الثقافية.

اراء وافكار
Opinions & Ideas

ترحب آراء وافكار بمقالات الكتاب وفق الضوابط الآتية:
١. لا يزيد عدد كلمات المقالة على ٧٠٠ كلمة.
٢. يذكر اسم الكاتب كاملا ورقم هاتفه وبلد الاقامة ومرفق صورة شخصية له.
٣. ترسل المقالات على البريد الالكتروني الخاص بالصفحة:
Opinions112@ yahoo.com